مقصود بالنسبة والتكرير زيادة تحصل تبعاً وضمناً بخلاف التأكيد فان المقصود منه
نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني زيد اخوك في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير ونحو جاءني
القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما
ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالاً لا تفصيلاً حتى كأنه مذكور اما في البعض فظاهر واما في
الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
يكون مشعراً به اجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني
زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيداً اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان
نحو جاءني زيد اخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل
بدل الكل ايضاً لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام
واما العطف اي جعل الشيء معطوفاً على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلاً للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بان
المجيئين كانا معاً او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد
وجاءني عمرو فان فيه تفصيلاً للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة ولا يقال
انه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فليس لانه ليس فيه دلالة على تفصيل
المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضراباً عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز او
لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولاً ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا

مهلة كذلك

مهلة لذلك أي مع اختصار واحتراز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو وبعده بيوم أو
بسنة نحو جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك
في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى
على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس
فمعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث إنه أقوى
أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فإن قلت في هذه الأمثلة
الثلاثة أيضا تفصيل المسند إليه فلم لم يقل وتفصيلهما معا قلت فرق بين أن يكون الشيء
حاصلا من شيء وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان
حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد
على مجرد الإثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام فمعنى هذه
الأمثلة تفصيل المسند وتفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوما وإنما سيق لبيان أن
مجيء أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل في هذا البحث لما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز وهي مما
يجب المحافظة عليه أو رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه لكن أيضا للرد إلى الصواب إلا أنه لا يقال
لنفي الشركة حتى أن نحو ما جاءني زيد لكن عمرو إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن
اعتقد أنهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا أو صرف الحكم
عن المحكوم عليه إلى المحكوم عليه الآخر نحو جاءني زيد بل عمرو أو ما جاءني زيد بل عمرو فإن بل للإضراب عن

ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الرد إلى التقييد وكذا الإثبات وجملة الدعوى أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه انتهى علامه

المتبوع في حكم

والمتبوع وصرف الحكم اي التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المسكوت عنه لا ان ينفي عنه الحكم قطعاً مثلاً فالبعض ... وبه صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه او تحقق الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمرواً لم يجئ فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدمه محتمل على الاحتمال او مجيئه متحقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمرواً جاءك وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين للابهام او للتخيير او للاباحة نحو [illegible] زيداً او عمرواً والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير واما فصله اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل فلانه يخصصه اي المسند اليه بالمسند لانه يقترن بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو والباء في قوله فيخصصه بالمسند مثلها في قولهم خصصت فلاناً بالذكر اي اذا ذكرته دون غيره كانك جعلته من بين الاشخاص مختصاً بالذكر اي منفرداً به والمعنى هنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسنداً اليه مختصاً بان يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما تقديمه اي تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد ان يتبين ان الاهتمام من اي جهة وباي سبب فلذا فصّله بقوله اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولابد من

تحقق

اعادة جسمانی برانگیختن در روز قیامت [illegible]

لتحققه مثل الحكم فتقصد وان يكون في الذكر اهم متقدما ولا مقتضى للعدول عنه
اي عن ذلك الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان
مرتبة العامل التقدم على المعمول واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا
تشويقا اليه اي الى الخبر كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقولون بالمعاد
وبعضهم لا يقولون به واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير علة
لتعجيل المساءة نحو سعد في دارك لتعجيل المسرة والسفاح في دار صديقك لتعجيل المساءة واما لايهام
انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او انه يستلذ به لكونه محبوبا واما لنحو ذلك
مثل اظهار تعظيمه او تحقيره او ما اشبه ذلك قال عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي يقصر الخبر الفعلي عليه ان ولي المسند اليه حرف النفي اي وقع بعدها
بلا فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول للغير فالتقديم يفيد نفي الفعل
عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من
سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه او انفرادك
به دونه ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير
لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي

اي قابلية هذا القول

ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل واحد من الناس لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه
العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي
وكذا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل واحد سوى زيد
لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما كان نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا
لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح
والا اي وان لم يل المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف النفي او يكون حرف النفي
متاخرا عن المسند اليه فقد ياتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه
المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا
سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي في حاجته فيكون قصر قلب او لمن زعم مشاركته
لك في السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اي على تقدير كونه ردا على زاعم انفراد الغير نحو لا غيري
مثل لا زيد ولا عمرو ولا غيري سواي لانه الدال صريحا على نفي شبهة ان الفعل صدر عن الغير ويؤكد
على الثاني اي على تقدير كونه ردا على زاعم المشاركة نحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا وغير مشارك
لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتاكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت
قلب السامع وقد ياتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى
تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل ... وسيرد عليك تحقيق معنى التقوي وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد
ياتي التقديم للتخصيص وقد ياتي للتقوي فالاول نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه
بعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب فهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب

من لا تكذب

من لا تكذب لما فيه من تكرار الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوي
ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله وكذا انت لا تكذب يعني انه
اشد لنفي الكذب من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا لانه اي لان لفظة انت او لان لا تكذب انت
لتاكيد المحكوم عليه بانه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل التقوي او التجوز او
او النسيان لا لتاكيد الحكم لعدم تكرار الاسناد وهذا الذي ذكر من التخصيص تارة والتقوي
اخرى ان بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص الجنس
او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون
تخصيص واحد وذلك لان الاسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين اعني الواحد
ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى والزائد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة ان تكون
لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز ان لا فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه قد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص المسند اليه
لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ انه ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص
قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا
او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص
ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوي وان كان مضمرا
فقد يكون للتقوي وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي

ولم يجعل الحصر ليتفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه على الاشتباه بحذف التخصيص ه

النسيان هو الذي يذهب عن قوة حافظة ... والسهو ما يذهب عنها ... سيد شريف

حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا اذا فات التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقديره كونه اي المسند اليه

في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا

فيكون انا فاعلا معنى وتاكيدا لفظا وقدر عطف على جاز يعني ان افادة التخصيص مشروطة

بشرطين احدهما جواز التقدير والاخر ان يعتبر ذلك اي تقدير انه كان في الاصل مؤخرا والا اي

اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا التقوي للحكم سواء كان انتفاء الشرط بانتفاء

نفس التقدير او بانتفاء جوازه كما اشار اليهما بقوله جاز تقديره التاخير كما مر في نحو انا قمت

فانه يجوز ولم يقدر او لم يجز تقديره التاخير اصلا نحو زيد قام فانه [illegible] على الاطلاق

اي لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناء

السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان

يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب

واسروا والذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصل رجل جاءني جاءني

رجل على ان رجلا ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في قوله تعالى واسروا

النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي

التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقديره مؤخرا في الاصل على انه فاعل

معنى لولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير

اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف فان قيل

فيلزم ابراز الضمير في مثل جاءني رجلان وجاءوني رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس

التقدير

النجوى

مراده

واراده ان المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل
فضلا عن فاضل بل المراد في مثل قولنا رجل جاءني تقدير ان اصل جاءني رجل على
ان رجلا بدل لا فاعل ففي مثل رجل جاءني يقدر ان الاصل جاءني رجل فتأمل
ثم قال السكاكي اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه
ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني
لا امرأة او رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص
اما على التقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير
لان المهر لا يكون الا شرا واما على التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه
عن مظان استعماله اي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه
لا يقصد به ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه
بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من
التخصيص تفظيع شأن الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى
شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من
تخصيص الجنس او الواحد وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر اذ الفاعل اللفظي
والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام
الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم التابع المعنوي
دون اللفظي تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم

الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال في نحو زيد قام

انه كان في الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ ولا يقال حينئذ قطعية ان يجوز ان يكون

في الاصل صفة فقدم وجعل مضافا اليه والا امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا للاجماع عليه

النحاة الا في العطف وقد ورد الشعر فيه هذا مكابرة والقول بانه في حال تقديم الفاعل يجعل

مبتدأ لا يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فانه لا فائدة لان هذا

اعتبار تخصيصه لا امتناع استواء التخصيص في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي

التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي وان لم يحتج بان لا سبب للتخصيص

سواه لكن لزم ذلك من كلامه في المفتاح حيث قال وانما يرتكب في هذا الوجه البعيد عند

المنكر لفوات شرط الابتداء وحاصل الجواب ان السكاكي انما ارتكب في مثل رجل جاءني

ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم زعم انه عند السكاكي بدل

مقدم لا مبتدأ وان الجملة فعلية لا اسمية وتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام

السكاكي وبما وقع في شرحه للكتاب العلامة في مثل زيد قام فقد ان المرفوع يحتمل ان

يكون فاعلا مقدما لا يلتفت الى تلك التلويحات بالشيء تقديم حتى قال الشارح في هذا

المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما واما التوابع فيحتمل التقديم على طريق الفسخ

وهو ان ينفسخ كونه تابعا ويتقدم واما على طريق البقاء فيمتنع تقديمها الا في لا محالة التقديم

التابع من حيث هو تابع حاله ثم لا نسلم امتناع ان يراد المنكر لا غير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر

قدم شر تكلم المفيد ان الذي اهر ذا ناب شر لا خير قال السكاكي ويقرب من قبيل

الفاعل

هو قام زيد

٣٧

اي لتضمن

نحو زيد قام فان قام في التقوي لتضمنه اي لتضمن قام الضمير مثل قام فيه فيحصل للحكم تقوٍّ وشبهه السكاكي اي شبه السكاكي ما يتضمن الضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال وقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا معطوفا على تضمنه يعني ان قولنا زيد عارف فيه شيء من التقوي وليس مثل التقوي في زيد قام فالاول اي لتضمنه الضمير ولهذا اي لشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه اي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي معاملة الجملة في البناء ومثل رجل قائم رجلا قائما رجل قائم وممّا يرى تقديمه اي ومن المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل هذه الصور كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح والتقديم لافادته التقوي اعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه

والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير

مثل

للتعريض

التركيبين

قوله من غير ارادة معناه ان يكون ذلك القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربني لم ينشأ من ذنب ... معناه انا لم افعل هذا المقام او يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه من ... مطول

في دلائل الاعجاز وقيل قد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي
لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد
نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه
يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول
النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي كون التقديم مفيدا
للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل
قبله على التاسيس وهو ان يكون لفظ كل لافادة معنى جديد مع ان التاسيس راجح لان الافادة
خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس اما في صورة التقديم فلان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام عنه
لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد
الموضوع مع ان الحكم على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة
يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة
المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان
في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما يصدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد
او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق عليه نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم
عن الجملة لانهما صادق والسالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفي الحكم عن كل فرد او نفيه

ان نم

لانه ان لا ينفي القيام هم

عن

عن البعض في ثبوته للبعض وأما ما كان يلزم منها نفي الحكم عن جملة الأفراد دون كل
فرد لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض وإذا كان لم يقم إنسان بدون كل مفيدا
نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك
كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي القيام عن كل فرد ليكون كل للتأسيس
معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد وأما في صورة التأخير فلأن قولنا لم يقم إنسان
سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن
كل فرد نحو لا شيء من الإنسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة
في قوة الجزئية بيّنه بقوله لورود موضوعها أي موضوع المهملة في سياق النفي حال
كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فإنه يفيد نفي الحكم عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل
أيضا كذلك كان كل لتأكيد النفي الأول فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد
ليكون كل للتأسيس معنى آخر وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين
المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة فالحاصل أن التقديم بدون كل لسلب
العموم ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب
أن ينعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح وفيه نظر
لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو
إنسان لم يقم وعن كل فرد في الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم إنسان
إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه كل وهو لفظ إنسان وقد زال ذلك الإسناد

إنسان لم يقم كله

لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب أن يكون معنى كل إنسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر لا للتأكيد ... تأمل

المقام

يثبت الآخر

الجملة ولم يقم كل إنسان لإفادة النفي

على التقدير أن يكون كل إنسان لإفادة النفي عن كل فرد يلزم أنه يجب أن يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ... تأمل

اي
المفيد لهذا النفي بالاسناد اليها اي كلمة كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه
فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل اليه مفيدا للنفي الحاصل من الاسناد الى انسان
يكون كل تأسيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر حتى يكون كل
تأكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد دخول كل على النفي
الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولا يخفى ان هذا يصح على تقدير ان يراد التأكيد
الاصطلاحي اما لو اريد بذلك ان يكون كل لافادة [illegible] معنى كان حاصلا بدونه فالمنع
المنع ظاهر مرجح بترجيح ما اشار اليه بقوله ولكن التصور الثانية يعني السالبة المهملة نحو
لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حمل كل على الثانية
اي افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد
لا يكون تأسيسا بل تأكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه مرجح لو جعلناه لم يقم كل انسان
لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس اصلا
بل انما يلزم احد التأكيدين على الآخر وما يقال ان دلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق
المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل
انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا
المعنى بالالتزام ودلالة كل لم يقم مطابقة ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا
لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من مبين وما هنا شيء يدل على ان الحكم

فلا محالة

فيها

يكون

ترجيح

وحينئذ

فيها على كل افراد الموضوع ولا نفيه بالسور بل اذا اشترط ما قيل سماها مهملة

باعتبار عدم السور وقال عبد القاهر اذا كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي

بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا

نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو

ما كل متمنى المرء حاصلا او معمولة للفعل المنفي الظاهر انه عطف على داخلة

وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفتها على اخرت

بل او جعلت معمولة لان التاخير عن اداة النفي

ايضا شامل له اللهم الا ان يخصص التاخير بما اذا لم يدخل الاداة على فعل عامل في كل

على ما يشعر به المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او تاكيدا لاحدهما

او غير ذلك نحو ما جاءني القوم كلهم في تاكيد الفاعل او ما جاءني كل القوم في الفاعل

وقدم التاكيد على الفاعل لان كلا اصل فيه او لم اخذ كل الدراهم في المفعول

المتأخر او كل الدراهم لم اخذ في المفعول المتقدم وكذا لم اخذ الدراهم كلها

او الدراهم كلها لم اخذ ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة

لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف

اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف المذكور في الكلام

او افاد تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في

المعنى مفعولا للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال

يعني لما كان ما كل القوم كاتبا وما كتب كل القوم ... او الوصف حال عليه ... او عمل فيه

حلاف: بسیار سوگند خورنده
اثیم: گناهکار

مختال: متکبر

والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي بدليل قوله تعا والله لا يحب كل مختال
فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والا وان لم يكن داخلة
في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي
كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عم
لما قال له ذو اليدين اسم واحد من الصحابة اقصرت الصلوة بالرفع
ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي عم والمعنى
لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل العموم لشمول النفي وعمومه لوجهين
احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه
عارف بان الكائن احدهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين
بعض ذلك قد كان ومعلوم ان ثبوت البعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع
وعليه اي على عموم النفي عن كل فرد قوله اي ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع برفع كل على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب ولافادة هذا المعنى
عدل عن النصب المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اي لم اصنعه
واما تأخيره اي المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا اي
الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة
كله مقتضى الظاهر اي الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف
مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم

ای تاخیره

نعم الله

نعم

نعم رجلاً زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا
الضمير الى متعقل معهود في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل
وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر في احد القولين اي قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلاً
خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير عائداً الى المخصوص وهو متقدم تقديراً و
يكون التزام افراد الضمير حيث لم تقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه
من افعال الجامدة وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة فا
الاضمار فيه ايضاً خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقديم واعلم ان الاستعمال
على ان ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد
عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر مقام المظهر في البابين بقوله ليتمكن ما يعقبه
اي يعقب الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع ما يعقب
الضمير ليفهم منه اي من الضمير فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب
اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى ان هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع ما لم يسمع
المفسر لم يعلم ان فيه ضميراً فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار وقد يعكس وضع
المضمر موضع المظهر اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الذي وضع موضع
المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم

اي القصد

فلكمال

عائد

الشأن

معنى

اذا لم يفهم منه معنى انتظره

اي ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم
معنى انتظره وانما يصح في ضمير الشأن
دون الضمير في باب نعم ...
ليس ... موضع

فرما دارین جهان که چو منبر را درو   بهره بجز نوائب احزان نمی رسد
جهال بر رسیم مدار ارباب فضل را   با جد هزار رعض با ان نمی رسد

بیت الشاعر كم عاقل عاقل هو وصف العاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه اعييت اي اعيته واعجزته او اعييت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وكم جاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اي المتقن زنديقا اي كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة او التهكم عطف على كمال العناية بالسامع كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه اصلا او النداء او على كمال البلادة اي بلادة السامع كانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على ادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور قوله تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي بالكسر لا من شجى بالفتح وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي فكان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس بمحسوس الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان الكلام الذي وضع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اي جعل المسند اليه متمكنا عند

حيران شوند

لكمال

[illegible]

السامع

الذي

الثاني نحو قل هو الله احد الله الصمد اي يصمد اليه اي يقصد اليه في الحوائج

ولم يقل هو الصمد لزيادة التمكين ونظيره من غيره اي من غير باب المسند اليه وبالحق اي بالحكمة المقتضية

للانزال انزلناه اي القرآن وبالحق نزل حيث لم يقل وبه نزل او ادخال الروع ترس

عطف على زيادة التمكين في ضمير السامع وتربية المهابة هذا كالتاكيد لادخال

الروع او تقوية داعي المامور مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية

قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه اي وضع المظهر

موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي غير باب المسند اليه قوله تع فاذا عزمت

فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه

لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة وغيرها او الاستعطاف

اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

لم يقل انا لما في لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال السكاكي

هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا النقل مطلقا

مختص بهذا القدر اي بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا يخلو العبارة عن تسامح

بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا اي سواء كان في المسند اليه وغيره وسواء كان

كل منها واردا في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الاخر فيصير الاقسام

ستا حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه

مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات وبالنظر الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني

الباهرة ص

العاصي اتاكا على ان يكون العاصي بدلا منه ص

عبارة السكاكي لا تخلو عن ... لانه ... الكلام ... وضع المضمر موضع المظهر ووضع المظهر موضع المضمر مختص بالمسند ... محالة

التفاتا مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله او بالعكس كقوله اي كقول
امرء القيس تطاول ليلك خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي بالاثمد بفتح الهمزة
وضم الميم اسم موضع والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة
التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من
الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد فيه
من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن اللذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى
واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه
ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما تشهد
به كتب النحو وهذا اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده
اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر
ان يعبر عنه بطريق منها فترك الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده
وعند الجمهور مخصوص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم
التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب
وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق
ان المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء
باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين
ومثال الالتفات من التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك والنحر ومقتضى

الظاهر

الظاهر لنا ومثال الالتفات من الخطاب الى التكلم نحو قول الشاعر طحا اي
ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب ومعنى في الحسان انه طروب
في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب تصغير بعد للقرب اي
حين ولى الشباب وكاد حين تصرم عصر ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية
اعني قوله كان اي قرب مشيب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب
في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله
الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وروي تكلفني بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول الثاني محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب
للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب وقد شط اي بعد
وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون
فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون
من عاد يعود اي عادت عوائق كانت بيننا الى ما كانت عليه قبل ومثال الالتفات
من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم والقياس
بكم ومثال الالتفات من الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه الى بلد ومقتضى الظاهر فساقه اي ساق الله ذلك السحاب
واجراه الى بلد ميت ومثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين
اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه ووجهه اي وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل

طروب

عواد

وصه

الإيقاظ
بيدار كردانيدن

التطرية بالهمزة التجديد وقيل بالياء من الطراوة حرحواشي الكشاف

من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن تطرية أي تجديدا وإحداثا

لنشاط السامع وكان أكثر إيقاظا للإصغاء إليه أي إلى ذلك الكلام

لأن لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق وقد تختص مواقعه

بلطائف غير هذا الوجه العام كما في سورة الفاتحة فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد

عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للإقبال على ذلك الحقيق بالحمد فكلما أجرى

عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها

أي خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين الإشارة والمبني على الإطلاق فيه

أي مالكية يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك

لتناهيه في القوة الإقبال عليه أي إقبال العبد على ذلك الحقيق والخطاب بتخصيصه

بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال

خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة

وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم

المفعول فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو أن فيه تنبيها على أن

العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك

المحرك ولما انجر الكلام إلى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه

وإن لم يكن من مباحث المسند إليه فقال ومن خلاف المقتضى أي خلاف مقتضى الظاهر

تلقي المخاطب بإضافة المصدر إلى المفعول أي تلقي المتكلم المخاطب بغير ما

عليه أي ح

أي ذلك الحقيق ح

المختصة ح

يترقب المخاطب والباء في بغير للتعدية وفي بحمل كلامه للسببية اي تلقاه بغير
ما يترقب بسبب انه حمل كلامه اي الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده اي
مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على انه اي ذلك
الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج
له للقبعثري في حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد
هذا مقول قول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول
قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب
بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم الذي غلب سواده حتى ذهب البياض
وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على
ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير
في السلطان اي الغلبة وبسطة اليد اي الكرم والمال والنعمة فجدير بان
يصفد اي يعطي من اصفده لا ان يصفد اي يقيد من صفده او السائل عطف
على المخاطب اي تلقي المتكلم السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره
اي غير ذلك السؤال تنبيها للسائل على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او المهم
له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب
في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من
هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم توقيت امورهم

من المزاح حدائق اثير ومجال الزبون والصنم وغير ذلك في معاني الحديث الباقية

وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن ذكر المقصد لينشأ

ممن يطلعون بسؤالهم على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله

ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى

والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف

تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع

الا ان يقع موقعها ومنها اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل

بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع

من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ

اسم الفاعل كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان يجمع وهنا كلام وهو

ان اسم الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب

اصل الوضع فيكون كل منهما هاهنا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر

والجواب ان [illegible] فيما لم يتحقق مجاز تنبيها على التحقق وقوعه ومنه اي من خلاف مقتضى

الظاهر القلب وهو ان يجعل [illegible] تنبيها على [illegible] ومنه

اي من خلاف مقتضى الظاهر احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه

نحو عرضت الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة اي

اظهرته عليها لتشرب وقبله اي القلب السكاكي مطلقا وقال انه مما يورث

الكلام ملاحة

الكلام

ملاحة ورده غيره أي غير السكاكي مطلقا لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق أنه

إن تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي أورثها نفس القلب قبل كقوله ومهمه

أي مفازة مغبرة أرجاؤه أي أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا

كأن لون أرضه سماؤه على حذف المضاف أي لونها يعني لون السماء فالمصرع الأخير

من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه والاعتبار اللطيف

هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض

في ذلك مع أن الأرض أصل فيه وإلا أي وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد

لأنه عدول عن الظاهر من غير نكتة يعتد بها كقوله فلما أن جرى سمن عليها كما

طينت بالفدن أي بالقصر السياعا أي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن

بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة

في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع إذ فيه إيهام

أن السياع بالنسبة إلى الفدن

الباب الثالث أحوال المسند

أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه كقوله ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أو جمل ولفظ البيت خبر ومعناه

التحسر والتوجع فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء

على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون قيار عطفا

على محل اسم إن وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر لفظا

اسم جمل للشاعر وهو صالح بن الحارث كذا في الصحاح وقيل

أو تقديرا أو لأنها إذا قدر بأنه خبر المحذوف فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم أن
لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل أن زيدا وعمرو ذاهبان بل يكون مثل أن زيدا
وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز أن يكون قيار مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها معطوفة
على جملة أن مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي
مختلف فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر أي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف
خبر الأول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق وعمرو أي
عمرو منطلق محذوف للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام وقولك خرجت فإذا
زيد أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك فحذف لما مر
لأن المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ
الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك وقوله إن محلا وإن مرتحلا
وإن في السفر إذ مضوا مهلا أي إن لنا في الدنيا حلولا وإن لنا عنها إلى الآخرة ارتحالا
والمبتدأ [illegible] قد [illegible] لا يجيء لأنهم حذفوا المسند الذي هو ظرف قطعا للقصد للاختصار
والعدول [illegible] الدليل [illegible] العقل ولضيق المقام [illegible] المحافظة على الوزن والتزام
لاطراد الحذف في مثل إن مالا وإن ولدا وقد وضع سيبويه في كتابه بابا فقال هذا
باب إن مالا وإن ولدا وقوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي فأنتم
ليس بمبتدأ لأن لو إنما تدخل على الفعل بل فاعل فعل محذوف والأصل
لو تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل عن

يكون

الخبر

لنا

ونحن على أن [illegible]

الاستعمال

وإن

فهو تملكون
بعد لو أنتم

الفعل

الخبر المتصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف
ههنا فعل وفيما سبق اسم او ظرف ومن ثم فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند او المسند اليه
اي فصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام
على كل من المعنيين فان في نصب احدهما ولا بد للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم منه المعنى كوقوع
الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند
عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي
انشأها اول مرة او مقدر عطف على محقق نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك يزيد كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة لانه كان
ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل يسأل اذهاب
من اجل الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اذهاب المنايا يزيد وتطيح على التقديرين
بمعنى الماضي عدل عنه الى المضارع استحضارا للصورة وفي ذلك الاثر الهائل وفضله اي رجحان ليبك يزيد
ضارع مبنيا للمفعول على خلافه يعني ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا
لضارع بتكرر الاسناد بان اجمل اولا اجمالا ثم فصل ثانيا اما التفصيل فظاهر

ثانيا

بخلاف ما تقدم ذكره

وأما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم ان هناك باكيا يسند اليه البكاء لان
المسند لا المفعول لا بد له من فاعل محذوف فاقيم المفعول مقامه ولا شك ان المتكرر اوكد
واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لكونه مسندا اليه
لا مفعولا كما في خلافه وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام
من غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام بخلاف ما
اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شيء يسند هو اليه واما ذكره
اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من كونه هو الاصل مع عدم المقتضي للعدول ومن
الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك او لاجل ان يتعين بذكر
المسند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما افراده اي جعل
المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو
زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا مع افادة التقوي
معناه مع عدم افادة نفس التركيب لتقوي الحكم فيخرج ما يفيد بحسب التكرير نحو
عرفت عرفت او طرف اثبات التاكيد نحو ان زيدا عارف او نقول ان تقوي الحكم
في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند قد يكون غير سببي
ولا مفيدا للتقوي ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني
وما انا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس القصد في هذه الصورة

اعتمادا على قرينة صح

ونحو الله المستعان

الى التقوي لكن لا نسلم انهما لا يفيدان التقوي ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب
للتقوي ولو سلم فالمراد افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق
الافراد في جميع الصور عند تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي من اصطلاحات
صاحب المفتاح حيث سمى في علم النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا
والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المسند
في زيد قام مسندا فعليا وفي زيد قام ابوه مسندا سببيا وفسرهما اي المسند
السببي والفعلي بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فقال والمراد بالسببي نحو جملة علقت
على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة فخرج المسند في نحو زيد منطلق ابوه لانه
مفرد وفي نحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد
قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل فيه زيد ابوه قائم او زيد
قام ابوه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا
في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوي والعمدة
في ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله واما كونه فعلا اي المسند
فللتقييد اي تقييد المسند باحد الازمنة الثلثة اي الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت
فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء
من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفي وذلك
لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك

فيفيد التقوي لصفة بين المسند السببي والفعلي

نحو زيد ابوه منطلق وكذا
زيد انطلق ابوه ويمكن
ان يفسر المسند السببي

اي تقييده

بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الآن او غدا او امس
ولهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اي لا
يجتمع اجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل فكان مع افادته التقييد
باحد الازمنة الثلاثة مفيدا للتجدد والى هذا اشار بقوله مع افادة التجدد كقوله كلما وردت
عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون الشعر ويتفاخرون و
كانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم وعريف القوم القيم بامرهم الذي شهر بذلك
وعرف يتوسم اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها من ذلك القوم شيئا فشيئا ولحظة
فلحظة واما كونه اي المسند اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور والتجدد يعني
لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك كقوله لا يألف الدرهم المضروب
صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال
الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا
فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد
طويل وعمرو قصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق
او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة لان الحكم
كلما ازداد خصوصا ازداد غرابة وكلما ازداد غرابة ازداد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شيء ما
موجود وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو ان
خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة [illegible] اشار الى

لعدم الفائدة

جوابه

الفعل

اي طريق ابن تميم

موضوع

استشعر

جواب لقوله والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان منطلقا هو نفس المسند
وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي
واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة
او ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل بالشرط مثل اكرمك ان تكرمني وان تكرمني
اكرمك فلاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته يعني حروف الشرط واسمائه من التفصيل
وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد
لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك
اياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان
الجزاء فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك وان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد
فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب
وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر
هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من
اوقات طلوع الشمس والمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم
وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق
بين الاعتبارين ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا ولو لان فيها ابحاثا كثيرة ولم يتعرض
لها في النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط فلا يقع

وحالات تقتضي تقييده به

في بيان ان واذا ولو

وعدم الجزم به واتمام

في كلام الله تعالى على الاصل الا حكاية او على ضرب من التاويل ولجزم بوقوع الشرط اصل اذا
الجزم بوقوعه فان ولهذا تشتركان في الاستقبال بخلاف لو وتفترقان بالجزم بالوقوع وعدم
الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان وجه
الافتراق ولذلك اي لان اصل ان عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع
به في الغالب موقعا لان ولان اصل اذا الجزم بوقوع الشرط غلب بلفظ الماضي لدلالته
على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل الى معنى الاستقبال مع اذا نحو فاذا
جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي مختصة بنا و
نحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا بموسى
ومن معه من المومنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة
المطلقة التي حصولها مقطوع بها ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة
لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما لان وقوع الجنس كالواجب
لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع
مع ان لما ذكره بقوله والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي الحسنة المطلقة ولهذا
نكرت السيئة ليدل على التقليل وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا
كما اذا سئل عبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك
فيتجاهل خوفا من السيد او لعدم جزم المخاطب بوقوعه فيجري الكلام على سنن اعتقاده كقولك
لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او تنزيله اي تنزيل
لمن لا يعتقد صدقك

الي

هذه اي

مستحقوها

سيئة مطلقة

اي نوع حسنة فانه لا يكثر بكثير الجنسية ص

من الانواع ص

العبد

جزم

المخاطب

المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي

اباه ان كان اباك فلا تؤذه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام

لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه الشرط كما يفرض المحال

لغرض من الاغراض نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القران و

ما فيه من الاوامر والنواهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين

ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا ان بالكسر فكونهم امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ

وتصوير ان الاسراف من العاقل يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات

لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا

فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا

يقطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى قل ان كان

للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به

كما اذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا وقوله تعالى للمخاطبين

المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ

والتصوير وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين

من يعرف الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم وههنا بحث وهو

انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع فلا يصح

استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة

اي فرض

القرآن روي گردانيدن الكيهان وواگذاشتن

مسرفين

في هذا المقام

منزلة

ارخاء العنان [illegible]

فتقول

المذكورين

المشكوكة وليس المعنى فيهما على حدوث الارتياب في المستقبل وبهذا زعم الكوفيون ان
ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال
لقوة دلالته على المضي فمجرد التغليب لا يصحح استعمال ان ههنا بل لا بد من ان يقال لما غلب
صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل
الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا
وقل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة
كقوله تعالى وكانت من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة
المشتركة بينهما على طريق اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجري على الذكور فقط وقوله تعالى بل انتم قوم
تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة
لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى
عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه اي من التغليب
الابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس
والقمر وذلك بان يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان يجعل
الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل الابوان ليس من
قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة
بينهما كالقنوت فالحاصل ان مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة و

ان مخالفة

وهي تشمل الأبواب من جهة المادة وجوهر اللفظ على المثل القائل بالكلية ولكونهما أي لكون

إن وإذا للتعليق أمر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني هو حصول مضمون الشرط في

الاستقبال متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط

في الاستقبال لا يرابك إذا قلت إن دخلت الدار فأنت حر فقد علقت في الحال

حريته على دخول الدار في الاستقبال كان كل من جملتي إن وإذا يعني الشرط والجزاء

فعلية استقبالية أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته و

مضيه وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال فيمتنع تعليق حصول الحاصل

الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة لامتناع مخالفة

مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا إشارة إلى الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما

اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى أن قولنا إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك

أمس معناه إن تعتد بإكرامك الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس وقد تستعمل إن في غير

الاستقبال قياسا مطردا كما إذا كان الشرط لفظ كان نحو وإن كنتم في ريب مما نزلنا وإن كنتم في شك

وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء

نحو زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليل

فيا وطني إن فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال ثم أشار إلى تفصيل النكتة

الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل

لقوة الأسباب المتآخذة في حصوله نحو إن اشترينا كان كذا حال انعقاد أسباب الشراء

والأظهر في العبارة أن يقول وإن جعلت إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية أو كلتاهما ماضوية على ما لا يخفى ه

على صيغة الأمر أو على صيغة الحكاية ... ما وقع في بعض نسخ المفتاح أنا أعتد ه

دون الشرط ص

لساكنك

پس از وطن اگر فوت شد مرا
الفت سابق از گردش زمانه
پس گو که خوش باد در دل باشندگان تو

او لكونه اظهر للوقوع كأنه واقع نحو اعطف على قوم الاحباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لانها كلها علل
لابراز غير الحاصل على ما اشار اليه في اظهار الرغبة ومن زعم انها كلها عطف على ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا او التفؤل او لاظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط
نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذلك المرام هذا يصلح مثالا للتفؤل و لاظهار الرغبة
ولما كان ما اقتضاه اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل محتاجا الى بيان ما
اشار اليه بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اي الطالب اياه
اي ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي وعلى استعمال الماضي
مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن
تحصنا حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن
التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط اجيب بان القائلين
بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن
العفة فالمولى احق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر و
الاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي
او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض بان ينسب الفعل
الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي عم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك

اي ذلك الطالب

ابرازا

في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه

ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا المقام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره لئن اشركت في التعريض

قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله تعالى واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب اي واليه ارجع على ما هو الموافق للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي اي على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول

عليك

اي نظيره

يقال

فرضا

بيان و ذوقه

ليستدل

لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن
الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان
الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون
اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع
الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان
انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء
الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما
هو بانتفاء المشيئة يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج
هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى
ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود
علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا
لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ اعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي ولو طار
ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو
حافر وقال المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام
واما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة للزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم
بالنتائج فهي عندهم للدلالة بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير

على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم صح

ان

لهداكم

بسبب

الثقات الى ان انتفاء الجزاء في الخارج ما هو كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق
هذا البحث على ما ذكرناه من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها
في الشرح واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليتوافق
الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن
الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان
اذ وهو مع قلته ثابت كقوله عم اطلبوا العلم ولو بالصين وان ابا هي بكم الامم
الى يوم القيامة ولو بالسقط فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في جهد وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا
فوقتا والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب استمراره على اطاعتكم فان المضارع
يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة
يعني ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو استمرار
الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تاكيد الثبوت ودوامه والمنفية تاكيد النفي
ودوامه لا نفي التاكيد والدوام كقوله وما هم بمؤمنين ردا على قولهم انا امنا على
وجه التاكيد كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزءون حيث
لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا ودخولها على

ليتوافق — امتناع — امتناع — ان — يفيد — يفيد

الاستهزاء

المضارع فهي نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اي أروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فيعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا لتنزيله اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره فهذه الحالة
انما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان
بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل لو رأيت اشارة الى انه كلام من لا خلاف في اخباره
والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق ماض بحسب
التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا فظيعا كما
عدل عن الماضي الى المضارع في ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي لصدوره
عمن لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وابو علي
في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل
في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم
افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة للتكثير او للتحقيق ومفعول يود
محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه لو للتمني حكاية لودادتهم واما على راي من جعل
لو للتمني حرفا مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله يعني ان العدول الى المضارع نحو ولو ترى لما ذكر واما لاستحضار
صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر

الذي هو من شانه ان يشاهد وكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها

السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك كما قال الله تعالى فتثير

سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة

البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء و

الارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلانه

للارادة

عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى

للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه

اي المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر

عالم

من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال

ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد

اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل

عندهم

على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجي في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه

نظر واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في

ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر

تعريف المسند

معلوم له باحدى طرق التعريف يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ

ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية بخلاف الانشائية

نحو من ابوك نكرة بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله في كونه معلوما للسامع

باحد طرق التعريف سواء تتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او تختلفان
نحو زيد هو المنطلق اي ولا يلزم حكم على حكم كذلك اي إما معلوم بامر معلوم فيه تنبيه
على ان يكون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع باحدى طرق الطرق
فايدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم بانتساب احدهما الى الآخر
نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس
فظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك انما يقال لمن يعرف ان له اخا والمذكور في
الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ان له اخا او لم يعرف ووجه
التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار
العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو
خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح ناظر الى
خلافه وعكسهما اي نحو عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون
الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان تحكم عليه بالآخر فيجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل
اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات وانتفائه عنها يجب ان تؤخر
اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرف على

البعض

عطف
العلم
كان
ثم زعمك

التوبيخ وإن أردت أن تعينه قلت أحرك زيد ولا يصح زيدا حرك ونظيره
في ... نحو قولنا رأيت أسدا غابا بها آثار ما ولا يصح ربما صحبها الثعالب والثاني
يعني اعتبار الجنس وقد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الأمير إذا لم يكن في
البلد أمير سواه أو مبالغة لكماله فيه أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس نحو عمرو
الشجاع أي الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال
وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت
بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل
أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة
أو نكرة وإن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى على إطلاقه
كما مر وقد يقيد الجنس بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم
وهو السائر راكبا وهو الأمير في البلد وهو الواهب ألف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء
وتتبع تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول
الخنساء إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فإنه يعرف بحسب
الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب
أن ليس المعنى ههنا على القصر وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر وقيل
في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين للابتداء تقدم أو تأخر لدلالته
على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت أو تأخرت لدلالتها على أمر

[Margin notes: وكذلك — ويقيد — والحاصل — لدلالته — أي ... — التدرب — أي ...]

٢

لان معنى ص

نسبتي المبتداء المنسوب اليه ومعين لان المنسوب والذات هو المنسوب اليه

والصفة هي المنسوب فمن قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ

والمنطلق خبرا وهذا راي الامام الرازي قدس سره ورد بان الصفة المشخص الذي هو

الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم

يجعل دالا على امر نسبي ومسندا او اماكون المسند جملة فللتقوي نحو زيد قام او

لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم كما عرفت من ان افراده لكونه غير سببي مع

عدم افادة التقوي وسبب التقوي في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح

هو ان المبتداء لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما

يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا او صرفه المبتداء الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير

او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان المسند متضمنا لضمير المعتد به

بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير نحو زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا

فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا فخرج عنه نحو

زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم

لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد

فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة

للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع

عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه

حاصل الكلام

والتقوم

اي كون

والشك

و التقديم فان ذلك يجري في تأكيد الاحكام في التقوي و الاحكام فيدخل فيه نحو زيد
ضربته وزيد مررت به وحاصل ان المسند فيه جملة اما للتشبيه او للتقوي خبر جملة الشان ولم
يتعرض للشهرة امرها ولكونه يعلم مما سبق واما صور التخصيص نحو انا سعيت
في حاجتك ورجل جاءني فيدخل في التقوي لما مر واسميتها وفعليتها و
شرطيتها لما مر يعني ان كون المسند جملة للسببية او التقوي وكون تلك الجملة اسمية
للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة على
اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط و
ظرفيتها للاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح
لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
ورجح الاول لوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان
الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح
لكان اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على
قول غير الاصح ولا يخفى فساده واما تأخيره اي المسند فلكون ذكر المسند اليه اهم
كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي المسند فلتخصيصه بالمسند اليه اي قصر المسند اليه
على المسند على حقيقته في حسب العقل لا من قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية
لا يتجاوز الى القيسية نحو قوله لا فيها غول بخلاف خمور الدنيا فان فيها
غولا فانقلت المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل

ومنها تأخير المسند

اي تأخير

التميمية

ومنها تقديم المسند

خبر بمنه اعني الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على
الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبر النفي
في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على [illegible] عدم الحصول في خمور الجنة
لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا [illegible] فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا
غير حقيقي وكذا الكلام في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب
المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي من ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا
يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهم بعضهم ولهذا اي لان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذي هو المسند
على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب
في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى
لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا
مطلق المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيص اي تقديم المسند
للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال
من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى وبالنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر
للمبتدأ كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر حيث لم يقل همم له
او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه بان يكون
في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس

ان حسابهم — الآية

ومحل النعم

ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب كثلاثة
بها المسند المتقدم الموصوف بقوله تشرق من اشرق صار مضيئا الدنيا
فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها ونضارتها
اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها والمسند اليه المتأخر فهو قوله شمس الضحى
وابو اسحاق والقمر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب اي باب المسند والذي قبله اي باب المسند اليه
غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين
المسند والمسند اليه وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما
وقيل هو اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتوصيف فانه لا يجري في الحال
والتمييز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف والمضاف اليه وفيه نظر لان قولنا
جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري شيء من المذكورات في كل واحد
من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا من ان يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
في البابين ثبوته في شيء مما يغايرهما فافهم والفطن اذا اتقن اعتبار
ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل
والملحقات بها والمضاف اليه

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد اشير في التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات
الفعل لكن ذكر المصنف في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه

والاطلاق

فيما سبق

بمزيد بحث ثم مهّد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع
الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه اي تلبس الفعل بكل منهما اما
بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة
وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته
في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو اريد الفعل وقع
الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل والمفعول لكونه عبثا فاذا
لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار
عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير
اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل
المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع
يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع
عليه فان قولنا فلان يعطي الدنانير لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان
كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان
يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما
ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن اعتبار تعلقه

بالمفعول

ذكر

به

ذلك

المتعدي

فينتقض غرض المتكلم

٥٦

بالمجهول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة

أو لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون

فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عمومه في افراده ولا الخصوص

ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من توجد له حقيقة العلم

ومن لا يوجد له وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرته وتنوعه اشد اهتماما قال السيد

السكاكي ذكر في افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا

كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام

مفردا كان او جمعا على الاستغراق وعلله بان القصد الى فرد دون آخر مع

تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في حذف المفعول

انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو

فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة

بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المص بالطريق المذكور اشارة

الى قوله انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق

والى ما بين بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوته لمطلق الفعل وتنزيله منزلة اللازم

من غير اعتبار كناية اذا كان خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين

البرهاني افاد المقام او الفعل ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا

في التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه انه

بحث

قوله

المقام

معنى بسيطة في تفعيل الاعطاء فالاعطاء الموقوف ملازم للحقيقة تحمل في مقام الخطابي على استغراق
الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر لا يقال افادة
التعميم فيما يمكن الوصف المذكور او النفي مطلقا اي من غير اعتبار عموم وخصوص
لانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الوضع لا يستلزم عدم كونه مفادا
من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها
فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه
أن يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه و
بالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد وانه عطف على يدرك
المنصوب بتقديره اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته في الامامة
سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه السماع والرؤية
ومطلق سماع
والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع
المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية
ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره و
اخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها
كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم و
اراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشارة بان فضائله قد بلغت

المفعول

ر المطر

من الظهور والكثرة بحيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل
ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (وإلا) وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول
مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول
غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول إن عاما فعام وإن خاصا فخاص
ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار إلى تفصيل الغرض
بقوله (ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة) والإرادة ونحوهما إذا وقع شرطا فإن
الجواب يدل عليه ويبينه لكنه إنما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول
(غريبا) نحو (فلو شاء لهداكم أجمعين) أي لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين فإنه لما قيل
لو شاء علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم فإذا جيء بالجواب
صار مبينا وهذا أوقع في النفس (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا
فإنه لا يحذف حينئذ كما في (قوله ولو شئت أن أبكي دما لبكيته) عليه ولكن ساحة الصبر
أوسع فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول عند ذكره ليتقرر في
نفس السامع ويأنس به (وأما) وأما قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت
أن أبكي بكيت تفكرا (فليس منه) أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها
به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكي
تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لأن
تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وإنما لم يكن من هذا القبيل

الغرض

قوله إن عاما فعام أي إن كان المفعول الذي يدل عليه بالقرينة عاما فيقدر عاما وإن كان خاصا فيقدر خاصا

عنده

پس باقی نماند از من شوق لوای فکر کردن [illegible]

لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لأنه لم يرد أن يقول لو

شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا بل أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول

في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده وخرج

منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم

غير معدى إلى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكر فلا يصلح تفسيرا للأول و

بيانا له كما إذا قلت لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين كذا في دلائل

الإعجاز ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل أن الكلام في

مفعول أبكي والمراد أن البيت من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام

بل إنما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكي تفكرا أي لم يبق في

مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول

المشيئة للغرابة وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكري

يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على أن

لا يبقى فيه غير التفكر فافهم وإما لدفع توهم إرادة غير المراد عطف على إما للبيان

ابتداء متعلق بتوهم كقوله كم ذدت أي دفعت عني من تحامل حادث يقال

تحامل فلان علي إذا لم يعدل وكم خبرية ومميزه قوله من تحامل حادث والحادث إذا

فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب

على أنها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من تحامل حادث

زايدة وفيه نظر للاستغناء عنه بالحذف والزيادة بما ذكرنا وسورة ايام

اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني

اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم يعني الى العظم

ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان في بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم

واما انه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على

صريح لفظه لا على الضمير العايد اليه اظهارا لكمال العناية بوقوعه اي الفعل عليه اي على

المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا

فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا

اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعني ايقاع عدم الوجدان

على صريح لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك

مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب حتى كانه لا يجوز

وجود المثل ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم في المفعول

مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام

مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة

العموم لكن يفوت الاختصار وعليه ورد قوله تعالى والله يدعوا الى دار

السلام اي جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا

واما لمجرد الاختصار من غير ان يعتبر معه فايدة اخرى من التعميم وغيره في

حززن

العظم

حذف المفعول لمجرد الاختصار

وفي بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تكرار لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال
من ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد
لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الاقسام الاربعة ولا حاجة لتخصيصه بمجرد
الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه اي على الحذف قوله تعالى ارني انظر
اليك اي ذاتك وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه
قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم من عموم
المقدر سواء ذكر او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار واما للرعاية
على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي
وما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر واما لاستهجان ذكره اي ذكر
المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عم ولا رأى مني
اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة
او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه
اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما اشبه ذلك عليه اي الفعل
لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا
واصاب في ذلك واعتقد انه غير زيد واخطأ فيه وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا
الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكذا في نحو

59

زيدا اكرم وعمرا لا اكرم امرا او نهيا ولو كان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص والاهتمام ولان التقديم رد للخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في وقوع

الفعل على غير زيد لحقيقة نفي الاختصاص دون ولكن ولا غيره ينفي ذلك فيكون التقديم

مناقضا للمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا

ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته

لان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء واقع في الفعل بانه الضرب حتى ترده الى

الصواب بانه الاكرام وانما الخطاء في تعيين المضروب حتى اعتقد انه زيد فرده

~~الى الصواب بانه الاكرام وانما الخطاء في تعيين المضروب حتى اعتقد انه زيد ورده~~

الى الصواب ما زيدا ضربت ولكن عمرا فالصواب نحو لكن عمرا واما نحو زيدا عرفته

فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب اي عرفت زيدا

عرفته والا تخصيص اي زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه

كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين

والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون اوكد

من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ واما نحو واما ثمود

فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر الفعل مقدما نحو اما [illegible]

ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم

المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل

للمعنيين

بدل التقديم يفيد الاختصاص اذا كان اصل الفعل معلوما [illegible]

كما اذا صادفت زيدا وعمرا ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول اما زيدا فضربته
واما عمرا فاكرمته فليتأمل وكذلك اي مثل زيدا عرفت في افادة الاختصاص نحو
زيدا مررت في المفعول بواسطة لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك
يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص
لازم للتقديم غالبا اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور بشهادة الاستقراء
وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض
اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية
السجع ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها
سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين
وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون لا لغير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام
ولهذا اي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال في اياك نعبد
واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى نجعلك من بين الموجودات
مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك وفي لالى الله تحشرون معناه اليه
تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم في الجميع اي جميع صور التخصيص وراء التخصيص
اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم ببيانه اعنى وانما
اهتماما ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا اي بسم الله افعل كذا ليفيد

٦٠

الاختصاص للاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء آلهتهم فيقولون
باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد عليهم واورد في اقرأ باسم ربك يعني لو كان
التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل و
يقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته و
اجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان
جواب زمخشري
الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العرض وان كان ذكر الله اهم في نفسه.
هذا جواب الكشاف وما هو اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو
مفعول اقرأ والذي بعده ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير
اعتبار تعديته الى مقروء كما في فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير
اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وتقديم بعض معمولاته اي معمولات
الفعل على بعض لانه اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض
الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اي الامر كالفاعل في نحو ضرب زيد
عمرا لانه عمدة في الكلام وحقه ان يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد
عمرا لان في نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية
وهو انه عاط اي آخذ للاعطاء او لان بذكره اي ذكر ذلك البعض الذي تقدم

ل
التوهم

واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل
تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة
حرف ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه
الزمان والمكان ثم المفعول له ثم
المفعول معه والاصل ان يذكر الحال
عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع
من غير فاصل وعند اجتماع التوابع
الاصل تقديم النعت ثم التاكيد
ثم البدل والبيان ثم النسق
مط

أنهم جعلوا الأهمية ها هنا قسيما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له

ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر

حيث قال إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية

والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير

من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك

العناية وبم كان أهم فمراد المصنف بالأهمية العارضة بحسب اعتبار المتكلم أو السامع

بسبب زيادة الاهتمام بحاله لغرض من الأغراض كقولك قتل الخارجي فلان لأن الأهم

في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره أو لأن في التأخير إخلالا

ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فإنه لو أخر قوله من آل فرعون

عن قوله يكتم إيمانه لتوهم أنه من صلة يكتم أي يكتم إيمانه من آل فرعون فلم يفهم أنه أي

ذلك الرجل كان منهم أي من آل فرعون والحاصل أنه ذكر للرجل ثلاثة أوصاف قدم الأول

أعني مؤمن لكونه أشرف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود أو لأن في التأخير إخلالا

بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول

على الفاعل لأن فواصل الآي على الألف القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء

بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لأن تخصيص الشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن

لا يتجاوزه إلى غيره أصلا وهو الحقيقي أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء

وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل إضافي كقولك ما زيد إلا قائم بمعنى أنه

وكل من الحقيقي وغيره نوعان

لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلاً وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الاضافات و

ان

كل منهما اي من الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى صفة اخرى ولكن يجوز ان تكون تلك الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة على الموصوف وهو ان لا تتجاوز الصفة عن ذلك الموصوف الى موصوف آخر ولكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات أخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك ما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديراً اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه اخاً او ساجاً او زيداً والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها من الصفات غير الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضاً وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلاً اذا قلنا ما زيد الا كاتب واردنا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد و

بيان قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي

ارتفاع

ان

مقصور

في ما قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي

يقصد

وقد يقصد به اي بالنفي المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من

في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي

فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه

ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير

الحقيقي تخصيص امر بصفة دون اخرى او مكانها وقوله دون اخرى معناه متجاوزا الى الاخرى فان

المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى

ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط

منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد

الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون آخر دون

صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد

المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وان

الكاتب زيد وعمرو وبكر وان اريد به الاعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا

التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام في قوله مكان اخرى او مكان آخر فكل

منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من

قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول

التخصيص بشيء دون شيء والثاني التخصيص بشيء مكان شيء والمخاطب

بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

اي الضرب الاول

لعي الواد

يعني المراد به التخصيص بشيء دون شيء لمن يعتقد الشركة أي شركة صفتين أو أكثر في
موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين أو أكثر في صفة
واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد إلا كاتب من يعتقد
اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب إلا زيد من يعتقد اتصاف زيد و
عمرو بالكتابة ويسمى هذا القصر قصر إفراد لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب
والمخاطب بالثاني أعني تخصيص شيء مكان شيء من ضربي كل من القصرين من يعتقد
العكس أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من
اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر
عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده عطف
على قوله من يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح أي المخاطب بالثاني
أما من يعتقد العكس وأما من تساويا أي تساوى عنده الأمران أعني الاتصاف بالصفة
المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في
قصر الصفة حتى أن يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو
القعود من غير علم بالتعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند
المخاطب ~~...~~ فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء قصر إفراد والتخصيص
والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وإن
تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لأنا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء

قوله ٢ في بيان قصر الإفراد
في بيان قصر القلب
وبقولنا ما شاعر إلا زيد من اعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من غير علم بالتعيين
دون شيء
في بيان قصر التعيين